الأبعاد الدولية لتمويل التجارة الدولية

يتميز الاقتصاد العالمي اليوم بالتأثيرات المتبادلة بين مكوناته، فالترابط الاقتصادي المتزايد فيما بين دول العالم في العديد من أشكاله سواءا تعلق الأمر بالتجارة الخارجية من جهة و حركة رؤوس الأموال في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، قصيرة وطويلة الأجل أو التغيرات التي تحدث في النظام النقدي الدولي وتأثير ذلك على السيولة الدولية وحدوث الأزمات المالية نتيجة تنامي ظاهرة العولمة المالية من جهة ثانية.

أولا: النظام النقدي الدولي:

يعتبر النظام النقدي الدولي عنصرا ديناميكيا في الاقتصاد العالمي نتيجة التأثير الواضح في العلاقات الاقتصادية الدولية على اعتباره سيرورة من العلاقات والتنظيمات التي تميز الجانب النقدي للاقتصاد العالمي.

1- مفهوم النظام النقدي الدولي:

يشير النظام النقدي الدولي إلى القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية، فهو لا يهتم بالعرض النقدي الدولي فحسب، بل يتعداه للاهتمام بالعلاقات الموجودة بين مختلف العملات كالتغيرات في ميزان المدفوعات.

وعليه يعرف النظام النقدي الدولي على انه ذلك النظام المتكون من مجموعة من المؤسسات والقواعد والإجراءات التي تهدف إلى إدارة النقد الدولي مما يسهل عملية التبادل الدولي واستقرار العلاقات النقدية الدولية.

ويتألف النظام النقدي من أربعة عناصر رئيسة هي:

- وجود عملة تحظى بالقبول الدولي العام في الوفاء بالالتزامات الدولية سواء أكان ذهب أو عملات قابلة للتحويل، أو أصول تطرحها المؤسسات النقدية والتي تتمتع بالقبول الدولي العام من حيث حقوق السحب الخاصة.

-وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي.

-وجود آلية تكييف لموازين مدفوعات دول العالم.

- وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار النقدي الدولي.

2- معايير كفاءة النظام النقدي الدولي:

يمكن الحديث عف كفاءة الأداء لكل نظام اقتصادي سواءا تجاريا أو ماليا أو نقديا إذا تم تحقيق الأهداف المسطرة وفق سيرورة وديناميكية تتماثل والأطر المحددة عند بناء هذا النظام. وهذا وفق المعايير التالية:

- **معيار نمو التجارة الدولية :** أي مساهمة النظام السائد في زيادة نمو التجارة الدولية بعناصرها المختلفة بين دول العالم بما يساهم في اتساع حجم السوق العالمي الذي يعبر عن ديناميكية وظيفية لعمل الرأسمالية واستمرار نموها.

- **معيار تحقيق الاستقرار في الأسعار:** أي مدى قدرة النظام السائد على منع قوى التضخم أو الانكماش في الأقطار الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على مستوى الأسعار العالمية، فكلما ساهم النظام النقدي الدولي في ظل قواعد متفق عليها من كبح وحصر مفعول هذه القوى وتقليص المدة الزمنية لذلك وذلك على طريق إجراءات التصحيح التي يكفلها ذلك النظام وبالتالي التلطيف من حدة الأزمات النقدية التي غالبا ما يتعرض إليها النظام الرأسمالي العالمي.

- **معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي والاختلال الخارجي:** من خلال المساهمة الايجابية والفاعلة للنظام النقدي الدولي خلال فتر ة زمنية السائد في علاج الاختلال الداخلي الذي ينشأ غالبا في اقتصاديات الدول الرأسمالية، باقل تكلفة عف طريق إحداث التناسق بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي و سياسات التعامل الخارجي وهو ما ينعكس بصورة ايجابية على دول المحيط التي هي دول نامية بالأساس.

إلا أنه يمكن القول أن تطور المعايير السابقة بشكل إيجابي لا يمكن إرجاعه فقط لكفاءة النظام النقدي الدولي فقد يرجع ألسباب أخرى ونفس الشيء بالنسبة لتدهور هذه المعايير، ولكنه قد يؤدى الى تحقيق المعايير السابقة عن طريق القيام بمجموعة من الوظائف الأساسية والتي تتمثل فيما يلي:

- قابلية تحويل العملات لبعضها البعض في إطار واضح ومستقر لأسعار الصرف: وهذا ما يعد شرطا أساسيا لنمو العلاقات الاقتصادية الدولية ونمو التجارة العالمية.

- استقرار أسعار الصرف: ولا نعني هنا تجميد أسعار الصرف، فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس لسعر الصرف حسب الضرورة الاقتصادية للدولة.

- توفير حد أدنى من التعاون الدولي: في إطار متعدد الأطراف.

- توفير السيولة الدولية: من اجل تسهيل عمليات التبادل الدولية.

ثانيا: السيولة الدولية

ترتبط السيولة الدولية ارتباطا وثيقا بالتمويل الدولي سواء تعلق الأمر بمكوناتها أو ميكنزماتها من جهة أو من خلال السيرورة التاريخية من جهة ثانية، على اعتبار أن جميع المعاملات الاقتصادية بصورة عامة والمدفوعات الدولية بصورة خاصة لا تتم إلا بوجود وسائل دفع دولية- مختلف عناصر السيولة الدولية – إضافة أن السيولة الدولية تمثل محورا أساسيا ضمن ديناميكية النظام النقدي الدولي.

1- مفهوم السيولة الدولية:

يقصد بالسيولة الدولية تلك الموارد لدى السلطات النقدية والتي تستطيع من خلالها تمويل الاختلالات الخارجية دون الحاجة إلى اي شكل من أشكال الترتيبات التكييفية غير المرغوب فيها في حالات الاختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات.

فالسيولة الدولية لدولة ما تتمثل في مدى كفاية وملائمة الاحتياطات ووسائل الدفع الدولية المتاحة للسلطة النقدية لمواجهة العجز الطارئ في ميزان المدفوعات، فالسيولة الدولية تعتبر أكثر شمولا من الاحتياطات الدولية.

2- أنواع السيولة الدولية: تنقسم السيولة الدولية على حسب إمكانية التصرف فيها إلى نوعين:

- السيولة غير المشروطة(المملوكة): تتمثل السيولة غير المشروطة أو ما يطلق عليها المملوكة في السيولة الحرة التي توجد تحت تصرف السلطات النقدية الرسمية في دولة ما، أي تلك الأصول والاحتياطات الدولية التي تمتلكها السلطات النقدية ملكية مطلقة وتستطيع التصرف فيها بحرية طبقا لظروفها الخاصة.

- **السيولة المشروطة (المقترضة):** هي كافة عناصر السيولة التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتراض الخارجي في إطار عمليات التمويل الدولي لتسوية خاصة العجز الذي يحدث في ميزان المدفوعات، ويختلف هذا الشكل من السيولة الدولية عن السيولة الدولية المملوكة باعتباره يمثل التزامات مالية واجبة السداد في آجال محددة كالقروض الخارجية.

3- مكونات السيولة الدولية:

تتكون السيولة الدولية من مجموعة من العناصر المترابطة والمؤثرة في بعضها البعض، أهمها:

- **الذهب:** يمثل الذنب المحتفظ به لدى البنك المركزي في أية دولة مكونا رئيسيا للسيولة الدولية لهذه الدولة.

- **العملات القابلة للتحويل (العملات القيادية):** وهي العملات التي تحضا بالقبول العام بين دول العالم والتي تحتفظ بها الدول قصد الوفاء بالتزاماتها الخارجية.

- **حقوق السحب الخاصة:** تعرف حقوق السحب الخاصة على أنها موجودات أو أصول قابلة للمبادلة آنيا ودون شروط بعملات قابلة للتحويل فهي عبارة عن تسهيلات سحب إضافية يوفرها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء لديه، وهي ذهب ورقي يمثل نقدا دوليا، يقوم على أساس من التعاون والثقة الدولية المتبادلة.

- **التسهيلات الائتمانية الممنوحة في إطار التعاون الدولي**: يتمثل هذا المكون من السيولة الدولية في كل القروض والتسهيلات الممنوحة في إطار التعاون الدولي موجه بالأساس إلى معالجة الاختلالات في موازين المدفوعات للدول وكذلك لدعم قطاعات اقتصادية وتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

ثالثا: المراسلات البنكية:

تصدرت التغيرات التي شهدتها الصناعة البنكية مجموعتان من العوامل التي كان لها الأثر الكبير وهما التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات، وتحرير البنوك من القيود أو من الرقابة، وقد أدى ذلك إلى نشوء بيئة اقتصادية كلية إيجابية، وعلى أساس ذلك حققت صناعة الخدمات المالية توسعا كبيرا داخل الأقطار وبينها.

يعني كل ذلك للبنوك حرية أوسع لتقديم وتسعير الخدمات، وتحمل إدارة المخاطر كما أخذت البنوك، ذات الأنشطة الدولية، تتحول من الأعمال التقليدية المتمثلة بقبول الودائع والإقراض، باتجاه التداول في الأسواق المالية، وصنع السوق، والقيام بعمليات البنوك الاستثمارية، وتجهيز السيولة الاحتياطية، وتعزيز المراكز الائتمانية للآخرين.

1- خدمات البنوك المراسلة:

تقتضي التجارة الخارجية تسوية المدفوعات بين الدول، وتختلف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية في أن الأولى تقتضي تنقل رؤوس الأموال بين الدول كتسوية لأثمان الصادرات والواردات وبأسعار الصرف الزائدة، فلكل بلد عملته الخاصة به، كذلك فإن تسوية المدفوعات يتم بموجب الأنظمة والقوانين المعمول بها، كذلك فإن السلطة السياسية لها قرارها في إقرار حجم الواردات والصادرات مع البلدان الأخرى، ولكل دولة ارتباطاتها السياسية والاقتصادية مع البلدان الأخرى، إن مصلحة البلد هي التي تفرض طريقة الاستيراد (بروتوكولات أو المبادلة)، أو الاستيراد الحر وتحدد أسعار السلع ونوع العلاقات، واختيار بلد دون بلد آخر، وعلى هذا الأساس تنشأ البروتوكولات التجارية أو المعاهدات الاقتصادية، يمكن القول أن خدمات البنوك المراسلة تتناول مجالات الواردات والصادرات وتحويل الخدمات والاستثمارات وأخيرا الخدمات العامة، ففي مجال الواردات تقع خدمة البنك في بيع العملات الأجنبية سواء بتسليم آني أو آجل، فتح الاعتمادات المستندية بأنواعها إلى العملاء وكذلك تسديد بوالص التحصيل الواردة على الاعتمادات، وفي بعض الأحيان تقوم البنوك بمنح سلف مؤقتة البضاعة المستوردة المخز ونة في وقت ، يحتاج المستورد لسيولة نقدية مؤقتة مقابل وصولات تؤيد الاستلام يعطيها البنك

2- الوثائق الخاصة بالاتفاقيات مع البنوك المراسلة:

- **وثيقة شروط التعامل:** يصدر البنك المراسل وكذلك البنك المحلي وثيقة تتضمن شروط التعامل معها، وتتضمن هذه الوثيقة كافة العمليات البنكية الخارجية وأسعار تقديم تلك الخدمات المتعلقة بالحسابات الجارية وتنفيذ الحوالات، والإعتمادات المستندية، وبوالص التحصيل والشيكات والتعامل بشراء وبيع العملات الأجنبية وغيرها، ويمكن للبنك المحلي التفاوض مع البنك المراسل على أسعار هذه الخدمات والاتفاق النهائي على الأسعار، وتحاول البنوك المحلية الحصول على أسعار خدمات أرخص لعملائها.

- **وثيقة فتح حسابات التعامل:** تنفذ البنوك المحلية عملياتها البنكية مع البنوك المراسلة أما من خلال فتح حسابات معها بعملة بلد البنك المراسل أو بالعملات الرئيسية ويمكن الاتفاق مع البنك المراسل على أنواع الحسابات التي ستفتح معه، وسقوف هذه الحسابات وكيفية تغذيتها إذا كشفت وكيفية التعامل بالوديعة لأجل في حال كسرها، وقد تتضمن الاتفاقية قيام البنك المراسل بفتح حسابات مع البنك المحلي وقد تنفذ الاتفاقية دون فتح حسابات بين البنكين بل من خلال حسابات لها لدى بنوك أخرى في نفس الدولة أو في دولة أخرى.

- **وثيقة الأرقام السرية للبرقيات:** يتبادل البنك المحلي والبنك المراسل وثائق الأرقام السرية للبرقيات، والتي تتضمن تحويلات مالية بين البنكين، لأن أية برقية بالفاكس أو التلكس تتضمن تحويلا ماليا يجب أن تتضمن رقما سريا قبل

دفعهما ويتكون الرقم السري من عدة أرقام تجمع مع بعضهما البعض لتكون هذا الرقم تتضمن: الرقم الثابت لكل بنك، رقما لكل سنة، رقما لكل شهر، رقما لكل يوم، رقما لكل مبلغ من 1 مليون، رقم للعملة، حيث تجمع هذه الأرقام وتثبت على البرقية قبل إرسالها إلى البنك المراسل الذي يقوم بتحليلها، وبعد التأكد من صحتها يتم قيمة الحوالة ، ويجب الاحتفاظ بوثائق الأرقام السرية في قاصة تحت الرقابة الثنائية، كما يجب أن لا تعد من قبل شخص واحد بل من قبل شخصين ، كل شخص يعد جزءا من هذه الأرقام حتى لا يسهل إعدادها، وبالتالي لضرورة وجود رقابة ثنائية على إعدادها والاحتفاظ بها.

- **وثيقة المفوضين بالتوقيع:** يصدر البنك المحلي كتيب المفوضين بالتوقيع عن البنك يبين أسماء الأشخاص المخولين بالتوقيع على الشيكات والحوالات وكافة وثائق البنك التي تتضمن تعليمات مالية، ويبين فئات تواقيع هؤلاء الأشخاص وشروط التوقيع على كل وثيقة مالية، كما يتم ترقيم هذه التواقيع حسب فئاتها ليسهل الرجوع إلى هذه التواقيع عند توقيع شيك أو حوالة، حيث يسجل الشخص الموقع رقم توقيعه وصفحة التوقيع بجانب توقيعه، ويتم تعديل هذه النشرات بين الحين والآخر، وعلى البنكين تزويد بعضهما البعض بتلك التعديلات عند صدورها والتي تتضمن إلغاء أو إضافة بعض التواقيع.

- **وثيقة التعامل بنظام السويفت:** إن نظام السويفت هو نظام الحوالات المتطور الذي يستخدم كبديل لنظام التلكس ويغطي جميع التعاملات المالية والبنكية التي تتم ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية والمراسلة، وهي شبكة اتصالات دولية متطورة مقرها بلجيكا، وتقوم بتنفيذ الحوالات وتصل إلى المستفيدين بسرعة وبأقل تكلفة، ويستطيع أي بنك أن يصدر رسائل إلى البنك الآخر تتضمن تحويلات مالية أو غيرها وذلك بعد اتفاق مسبق مع جمعية سويفت، وبعد اتفاق بنكين مع بعضهما، وتسمى اتفاقية تبادل الرسائل تلك Key Exchange وبعد توقيع هذه الاتفاقية يستطيع البنكان تبادل رسائل سويفت مع بعضهما البعض، حيث لا داعي لإعداد رقم سري للحوالة حيث أن النظام نفسه يعد الرقم السري للحوالة قبل إرسالها.